الأمم المتحدة

A/64/PV.53

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة **٥٣**

الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف(A/64/35)

تقرير الأمين العام (A/64/351)

مشاريع القرارات (A/64/L.20، A/64/L.21، A/64/L.22، A/64/.23)

السيد مكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تود كندا بادئ ذي بدء أن تعيد تأكيد التزامها بحل الدولتين المتفاوض عليه وبتحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وتؤيد كندا حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة، كما تؤيد إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة كجزء من تسوية مُتفاوض عليها .

وفي ضوء ذلك، أعلنت إسرائيل مؤخرا تعليق بناء المستوطنات الخاصة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لفترة ١٠ أشهر. وعلى الرغم من أن ذلك ليس هو التجميد الكامل الذي كانت تتطلع إليه كندا، فإنه خطوة هامة ونقطة بداية. إننا نأمل أن يتقبل الفلسطينيون ذلك الإعلان وأن يمهد ذلك لاستئناف المفاوضات.

وعلى الرغم من أن الأحوال ظلت هادئة إلى درجة كبيرة منذ الصراع في غزة، لا تزال هناك هجمات صاروخية على فترات متقطعة على إسرائيل، صادرة من جنوب لبنان أو من غزة، وهي هجمات ندينها بقوة لأنها تعيق بشدة استئناف العملية السلمية. من الأهمية بمكان حرمان العناصر المخرِّبة من إمكانية الإطاحة بفرصة الشعبين في تحقيق مستقبل يعيشون فيه في سلام وأمن.

يتطلب نجاح العملية السلمية من الطرفين العمل على تهيئة الظروف الموائمة للسلام. إنه أمر حيوي أن يواصل الطرفان بذل الجهود نحو تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. ومع أن السلطة الفلسطينية قد حققت تقدما حقيقيا، يبقى عليها أن تفعل المزيد. لذلك، تركز كندا مساعدتها بشكل واضح على قطاعي الأمن والعدالة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وفي نفس الوقت، ثمة حاجة لمزيد من العناية من قِبَل حكومة إسرائيل بالتزاماتها الهامة فيما يتعلق بالمستوطنات وحرية الحركة والوصول.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا تدرك كما في الماضي الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في دعم عملية السلام. كما أن وكالات الأمم المتحدة هي أيضا في الصفوف الأمامية لمقدمي المساعدة للمحتاجين إليها في المنطقة. ومع ذلك، يساور القلق كندا إزاء عدد القرارات التي تعتمدها الأمم المتحدة والتي تستهدف إسرائيل دون غيرها وكذلك إزاء التركيز غير المتكافئ على الشرق الأوسط. إننا نؤمن بقوة بأن جهود الأمم المتحدة و دولها الأعضاء ينبغي أن تكمِّل تلك المبذولة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة.

في الختام، تناشد كندا الطرفين أن يراهنا على السلام، ونحن على أهبة الاستعداد للمساعدة متى ما طلب منا ذلك. إن واجب الطرفين، بدعم من المجتمع الدولي، هو العودة إلى طاولة المفاوضات حتى يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من التمتع بمستقبل يرفل في السلام والرفاه.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن حكومة وشعب جمهورية ملديف، أود أن أعيد تأكيد تضامن شعب وحكومة ملديف الثابت مع إخوتنا وأخواتنا في فلسطين والتزامنا الصلد بإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

ويرحب وفدي أيضا بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، حسبما يرد في الوثيقة A/64/35، وبالعمل الذي تقوم به شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، للنهوض بقضية الشعب الفلسطيني العادلة.

وكما تدرك الجمعية، رحبت ملديف بتقرير غرلدستون A/HRC/12/48 الذي قدم إلى الجمعية الشهر الماضي، وصوتت ملديف تأييدا للقرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة (القرار ١٠/٦٤). ونعتقد اعتقادا راسخا أن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ينبغي تعزيزها واحترامها من كل الدول الأعضاء، إذا أردنا أن نخفف من معاناة الشعب الفلسطيني المتكررة في الأراضي المحتلة.

وتود ملديف كذلك أن تعرب عن القلق إزاء المعاناة والصعوبات المتزايدة التي تعيشها خصوصا النساء الفلسطينيات ويعيشها الأطفال الفلسطينيون، بوصفهم المجموعات الاجتماعية الضعيفة. وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي له أكبر تأثير على تلك المجموعات في أي منطقة من مناطق العالم. ولهذا السبب حثت ملديف المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ على أن يشمل المنظور الجنساني في عمله. ويعتقد وفدي أن مشروعية هذا المنظور يمكن أن تستمد من مبادئ وقواعد القانون الدولي القائمة.

وتشعر ملديف بخيبة أمل خصوصا إزاء مأزق مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل، وتؤكد مجددا ضرورة التجميد الفوري لجميع أنشطة الاستيطان غير القانونية في الأراضي المحتلة. ونعتقد أن العودة إلى عملية السلام سعيا لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي تظل أفضل حل لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وترحب ملديف بالجهود المتجددة من المجتمع الدولي لتنشيط عملية الحوار بين فلسطين وإسرائيل وصولا إلى حل لقضية فلسطين يقوم على دولتين. ومع ذلك، من الواضح أنه يتعين عمل المزيد لمساعدة الشعب الفلسطيني الذي يُحرم،

منذ ما يزيد على ستة عقود، من حقوقه الأساسية في تقرير المصير وحقه في الحياة بسلام وحرية ضمن دولة له.

الرئيس: استمعنا إلى آخر متكلم بشأن مناقشة البند ١٦ من جدول الأعمال. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن البت في مشاريع القرارات من A/64/L.20 إلى A/64/L.23 سوف يجري مباشرة بعد مناقشة البند ١٥ من جدول الأعمال، المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''.

طلب ممثل لبنان الكلمة ممارسة لحق الرد، وأعطيه الكلمة.

السيد رمضان (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): بما أنه ورد ذكر حزب الله، الذي هو جزء من حكومة الوحدة الوطنية في بلدي حاليا، اسمحوا لي أن أذكِّر الجمعية بأن سبب إنشاء حركة المقاومة، أي حزب الله، لم يكن سوى احتلال إسرائيل لأجزاء من بلدي.

الرئيس: بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ١٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/64/343 و A/64/351)

مشروعا القرارين (A/64/L.24 و A/64/L.25)

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر كي يعرض مشروعي القرارين A/64/L.24 و A/64/L.25.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، تنظر الجمعية العامة اليوم في بند الحالة في الشرق الأوسط ممارسة لدورها الأصيل في التعامل مع النزاع والتوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط نتيجة احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، ورفضها القبول بإرادة المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ذات الصلة رغم جميع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للتوصل إلى حل تفاوضي دائم وعادل يسمح بتحقيق التسوية السلمية الدائمة والعادلة لقضية فلسطين جوهر النزاع.

فمما لا شك فيه، أن منطقة الشرق الأوسط تمر هذا العام بمرحلة بالغة الخطورة، وبمفترق طرق بين تحقيق السلام والأمن والتعايش المشترك وبين مزيد من العنف والدمار والتطرف، وذلك بفعل المأزق العميق الذي تواجهه الجهود السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ نتيجة رفض الحكومة الإسرائيلية الجديدة الاعتراف بالمرجعيات الأساسية والقضايا الرئيسية لعملية السلام، ورفضها تنفيذ الالتزامات السابقة بدءا بتجميد المستوطنات والدخول في مفاوضات جادة حول الحدود واللاجئين وغيرها من قضايا الحل النهائي التي أقرتها الأمم المتحدة وسعت الرباعية الدولية إلى تنفيذها لسنوات وسنوات.

وفي ضوء المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية، فإن المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة، مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتقديم الدعم السياسي لجهود استئناف العملية التفاوضية، وللتشديد على عدم شرعية جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، ولإلزام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها وبالدخول في مفاوضات جدية حول القضايا المحورية الست، وصولا إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي على كل المسارات، وعلى أساس قاعدة الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعبيرا عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار احتلال إسرائيل وممارساتها غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة ولمواجهة التدهور الحاد في عملية السلام يطرح المتبنون هذا

العام على الجمعية العامة تحت بند الحالة في الشرق الأوسط، مشروعي قرارين على درجة كبيرة من الأهمية. الأول يتعلق بالقدس الشرقية المحتلة، التي تشهد هجمة استيطانية إسرائيلية شرسة سعيا من إسرائيل لتغيير معالمها على الأرض ولتغيير تركيبتها السكانية، تمهيدا لضمها بحكم الأمر الواقع ولترسيخ احتلالها غير القانوني، رغم معارضة واستنكار المجتمع الدولي، وتشديد جميع القرارات الدولية ذات الصلة على عدم قانونية الاستيطان، وضرورة الحفاظ على المركز والوضعية الخاصة لمدينة القدس الشرقية كأرض فلسطينية عربية محتلة وعدم مشروعية إجراءات حكومات إسرائيل المتعاقبة لتغيير وضعيتها قبل مفاوضات الحل النهائي.

أما مشروع القرار الثاني، فيتعلق بالجولان السوري المحتل، ويأتي تأكيدا لإرادة المجتمع الدولي وتعبيرا من الجمعية العامة عن استمرار تصميمها على إنهاء احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي السورية المحتلة وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان حتى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها.

ويهدف هذان المشروعان – كل في إطاره – للتأكيد على التزامات إسرائيل بوقف الاستيطان ويوضع حد لممارساتها غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وإنهاء حصارها غير المشروع لقطاع غزة، وقبولها باستئناف المفاوضات وفق المرجعية الواضحة المعالم والإطار الزمني الدولي محدد المراحل، وصولا إلى اتفاق يسمح بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية على أراضي الضفة الغربية وغزة، ويمهد الطريق لتسوية شاملة للنزاع ولإنهاء احتلال إسرائيل غير المشروع لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة، وصولا إلى تحقيق السلام الشامل والعادل وإقامة علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل وفق مبادرة السلام العربية القائمة على الانسحاب الشامل وتسوية قضية اللاجئين مقابل السلام الكامل.

وبالتأكيد، فإن تحقيق هدف السلام الشامل يرتبط أساساً بمدى جدية إسرائيل بالالتزام بالتوصل إلى التسوية المنشودة، وباتخاذ إسرائيل لإجراءات للتدليل على ذلك، في مقدمتها الوقف الكامل لكافة أنشطة الاستيطان في الأرض العربية المحتلة، وعلى رأسها القدس الشرقية، والتوقف عن بناء الجدار العازل، والكف عن تعميق الهوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز السعي لبدء مفاوضات مثمرة للتوصل لتسوية حول كافة قضايا الوضع النهائي. ولا يكفي في هذا الصدد مجرد الإعلان الأحادي الجانب من جانب إسرائيل بوقف بناء وحدات سكنية في الضفة الغربية لمدة عشرة أشهر. فالمطلوب هو إنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

وبالمثل، فإننا نتطلع إلى استئناف مفاوضات المسار السوري والتوصل إلى اتفاق يسمح بتحقيق انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على أساس كافة المرجعيات ذات الصلة وما تم إنجازه خلال جولات التفاوض السابقة، وصولاً لتحقيق السلام الشامل في المنطقة.

يسعدني أن أقدم للجمعية العامة اليوم مشروعي القرارين المدرجين تحت البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، وهما: مشروع قرار ''القدس''، A/64/L.24، ومشروع قرار ''الجولان السوري'' A/64/L.25.

يؤكد مشروع القرار الأول مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة لمدينة

القدس الشرقية المحتلة، والتي أكدت مراراً وتكراراً ضرورة إلغاء وبطلان كافة التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل ''سلطة الاحتلال'' بهدف تغيير الطابع والمركز القانوني للمدينة، فضلا عن التأكيد على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس لا بد وأن يتضمن أحكاماً ذات ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان بعيدا عن الاستيطان ومحاولات التهويد غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، وبعيداً عن انتهاكها لحق الفلسطينيين في ممارسة شعائر العبادة واعتداءاتها المتكررة على المسجد الأقصى وتهديدها لبنيانه.

أما مشروع القرار الثاني A/64/L.25 الخاص بالجولان السوري المحتل، فيعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، كما يؤكد مشاعر القلق العميق للجمعية العامة إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه، كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها، مطالباً إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ واستئناف محادثات السلام المباشرة على المسار السوري واحترام ما سبق التوصل إليه من تعهدات سابقة في هذا الشأن.

ويرى مقدمو مشروعي القرارين أن الوقت قد حان ليتناول المجتمع الدولي حالة النزاع في الشرق الأوسط بمنهج شامل. إذ أن شعوب المنطقة ما زالت تعاني من ويلات الحرب والعدوان، تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك. الأمر الذي يتعذر بلوغه من دون توفر الإرادة السياسية والالتزام الجدي من جانب إسرائيل بتنفيذ انسحابها الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق، وعلى أساس مرجعيات التسوية الواردة في مبادئ مدريد وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ولتحقيق كل ذلك، يتطلع المتبنون إلى دعم الدول الأعضاء في الجمعية العامة كافة لمشروعي القرارين والتصويت لصالحهما، تأكيدا لصلابة الإرادة الدولية بشأن تحقيق الأهداف الواردة فيهما وإعلاء شأن المبادئ والمقاصد السلمية المتجسدة في الميثاق والتي ما انفكت تؤيدها الدول الأعضاء على مر السنين.

(تكلم بالإنكليزية)

بالتنسيق مع زميلي العزيز، الممثل الدائم للسنغال، السفير بول باجي، الذي عرض بالأمس مشاريع القرارات في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال المعنون: ''قضية فلسطين'' الواردة في الوثائق A/64/L.20 و A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23. ونرجو البت في مشاريع القرارات تلك وأيضا البت في مشروعي القرارين A/64/L.24 و A/64/L.25 في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون: ''الحالة في الشرق الأوسط'' غدا، الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر، الساعة العاشرة صباحا، وقبل مؤتمر إعلان التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى القديم.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد ظلت الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن تعالج منذ العام ١٩٤٧ جوانب مختلفة للحالة في الشرق الأوسط، وشرعت الجمعية العامة بالنظر في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط منذ دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٠ وحتى الآن.

وفي كل دورة من دوراتها، كررت الجمعية العامة مطالبتها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وتأكيدها أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي العربية لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على كل من مدينة القدس المحتلة والجولان السوري المحتل، هي إجراءات غير قانونية وليست لها أية شرعية على الإطلاق وتعتبر لاغية وباطلة. وكانت الجمعية العامة في قراراتها المتكررة تنسجم تماماً مع الموقف الذي عبر عنه مجلس الأمن بالإجماع في تبنيه للقرارين المشهورين ٤٨٧ (١٩٨٠) الخاص بالقدس المحتلة و ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان السوري المحتل وهما القراران اللذان رفضا قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية الأحادي الجانب بضم القدس والجولان واعتبارهما باطلين ولاغيين وليس لهما أثر قانوني على الإطلاق.

لقد أجمع زعماء العالم مراراً، من على هذا المنبر، على أن منطقة الشرق الأوسط، أكثر مناطق العالم توترا، وأن تحقيق السلام العادل والشامل ضرورة ملحة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. إلا أن الحديث عن الحاجة للسلام شيء والعمل من أجله شيء آخر. ولأسباب أصبحت معروفة للجميع، ظل السلام غائبا عن الممارسات الإسرائيلية الفعلية في المنطقة وخارجها، ولسنوات عدة، حيث شنت إسرائيل، وبدعم خارجي، خلالها، حربين مدمرتين على لبنان وغزة، وتمادت في انتهاكاتها للقوانين الدولية والمتمثلة في حصار الشعب الفلسطيني الأعزل وقتل الأطفال والنساء، واستباحة أماكن العبادة وتطبيق سياسة العقاب الجماعي، والاعتقال، وسياسة الأرض المحروقة، وبناء المستوطنات، وتشييد جدار العزل العنصري، وواصلت احتلالها للأراضي الفلسطينية واللبنانية وللجولان السوري.

إن الفصل الجديد الأبرز اليوم هو الاعتداء على هوية وسكان مدينة القدس المحتلة التي تعيش لحظات اضطهاد وحصار يعد الأصعب في تاريخها، حيث تقاسي من تسلط إسرائيلي شرس وغير مسبوق وتكثيف استيطاني سرطاني يستهدف وجودها وهويتها الإسلامية والمسيحية. ونظرا لما تمثلها مدينة القدس من رمزية للعالمين العربي والإسلامي ولأنها مدينة محتلة وتخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإن هذا الانتهاك الإسرائيلي يشكل استفزازاً لمشاعر هذه الشعوب ويدفع إلى تأجيج التوتر في المنطقة وفي العالم.

ونحن نجدد دعوتنا، مرة أخرى، من هنا، على منبر الجمعية العامة، للمجتمع الدولي لوضع حد فوري وحاسم لهذه الممارسات الإسرائيلية تحقيقاً لإرادة هذا المجتمع في صنع السلام في المنطقة ولإفشال إرادة التصعيد الإسرائيلية الساعية إلى التفجير والصدام.

وقد شهدنا خلال العام الأخير فصلا آخر من فصول الهمجية الإسرائيلية جسدتها جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في أواخر عام ٢٠٠٨ بحق سكان غزة، مستخدمة خلال عدوانها هذا لأسلحة فتاكة ومحرمة دولياً، مخلفة وراءها آلاف القتلى والجرحى جُلّهم من الأطفال والنساء والشيوخ، كما استخدمت المدنيين كدروع بشرية لتنفيذ مخططاتها الإجرامية. وقد سجلت لجنة تقصي الحقائق، التابعة لمجلس حقوق الإنسان برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون أدلة دامغة عن ارتكاب هذه الجرائم بما في ذلك جرائم حرب وجرائم إبادة بشرية. وإن القرائن التي ساقها تقرير غولدستون لم تكن الوحيدة من نوعها في إدانة إسرائيل جراء عدوانها على غزة عام ٢٠٠٨، حيث أن العديد من اللجان الدولية والمبعوثين الدوليين قد قدموا العشرات من التقارير الأممية، بما فيها تقرير إيان مارتن حول استهداف إسرائيل لمباني الأونروا، والتي تصب في نفس الإطار، بشكل يجعل رفض إسرائيل لهذه الوقائع، التي تم التوصل إليها استناداً على أسس قانونية وجنائية، تنكراً إسرائيلياً فظاً للمجتمع الدولي بأكمله ولجميع قوانين الشرعية الدولية. وليس أدلّ على ذلك من خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الذي أشار فيه إلى أن إسرائيل ترغب بإعادة النظر بكل القوانين الدولية الإنسانية. جاء تصريح

رئيس الوزراء الإسرائيلي هذا مباشرة بعد اعتماد الجمعية العامة لتقرير غولدستون.

هل يمكن لذاكرة الأمم المتحدة أن تنسى عدد المرات التي رفضت فيها إسرائيل استقبال لجان تحقيق من الأمم المتحدة والتعاون معها؟ وهل يمكن لذاكرة الأمم المتحدة أن تنسى عدد المرات التي رفضت فيها إسرائيل السماح لمقرري الأمم المتحدة بزيارة الأراضي العربية المحتلة، وعدد الضحايا من موظفي الأمم المتحدة وقواتها لحفظ السلام الذين لقوا حتفهم في منطقتنا بنيران إسرائيلية؟ وهل يمكن لذاكرة الأمم المتحدة أن تنسى طريقة تعامل إسرائيل مع شخصيات دولية رفيعة مثل الكونت برنادوت والأب ديزموند توتو والرئيس الفنلندي اهتيساري والرئيس كارتر والمقررين الخاصين جان زيغلر وجون دوغارد وريتشارد فولك؟ وهل كان بمقدور إسرائيل الاستمرار في عدم تنفيذها لقرارات الشرعية الدولية لو لم تلق حصانة على أفعالها مراراً وتكراراً؟ ولو أن مجلس الأمن قد نفذ قراراً واحدا من بين قراراته الـ ٣٥ التي اعتمدها حول الشرق الأوسط، لما كانت إسرائيل قادرة على الاستمرارا باستهتارها بالقانون الدولي وبالشرعية الدولية. لقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخرا قرارها رقم ١٠/٦٤ والذي صادقت من خلاله على توصيات تقرير غولدستون، كما طالبت جميع أجهزة الأمم المتحدة بتنفيذ هذه التوصيات، ومن هنا فإن مجلس الأمن مطالب بتحمل مسؤولياته وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين ومعاقبتهم على الجرائم التي ارتكبوها في غزة، تحقيقا للعدالة وإنهاء لثقافة الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل إزاء جرائمها، والمعايير المزدوجة والكيل بمكيالين وإنصافاً لضحايا العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة من شهداء وجرحى ومشوهين نتيجة للهمجية الإسرائيلية. كما نطالب أيضا المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بالرفع الفوري للحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر كافة، وإعادة إعمار غزة مع ضرورة توفير ضمانات دولية لمنع قيام إسرائيل بتدمير ما يتم بناؤه مجدداً من مرافق ومنشآت وبنى تحتية.

لقد أقدمت إسرائيل منذ احتلالها للجولان السوري على استخدام مختلف الأساليب لسلخ الأرض وطمس هوية سكانها وانتمائهم، وطردهم بالقوة من أرضهم ومدنهم وقراهم. وسخرت إسرائيل كافة إمكانياتها لزرع المستعمرات وجلب المستوطنين الغرباء إليها على حساب حرمان أبناء الجولان السوري المحتل من كافة حرياتهم وحقوقهم الأساسية والإنسانية. ولقد تجاوزت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بسياستها الموجهة ضد المواطنين السوريين المدنيين في الجولان المحتل، وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الأسرى خطوطا حمراء خطيرة، حيث يخضع أبناء الجولان لأبشع ظروف الاعتقال التعسفي اللاإنساني، بل إن إسرائيل، تقفز في ممارساتها التعسفية إلى ما لا يمكن للعقل أن يتخيله، حيث تفرض الإقامة الجبرية على طفل رضيع يكاد لا يبلغ من العمر سنتين. هذا الطفل هو فهد لؤي شقير، بحجة أنه ولد خارج الجولان السوري المحتل عندما كان والداه يدرسان في جامعة دمشق. كما لا تزال إسرائيل مستمرة في سياستها الرامية إلى قطع كافة أشكال الاتصال والتواصل بين الأسر السورية التي قطِّعت أوصالها نتيجة الاحتلال، وذلك برفضها استئناف زيارة المواطنين السوريين في الجولان المحتل لوطنهم الأم سوريا عبر معبر القنيطرة. كما تستمر باعتقال الصحفي السوري عطا فرحات والمواطن يوسف شمس وآخرين مضى على اعتقال بعضهم أكثر من عشرين عاما وذلك بتهم مفبركة للنيل من إيمانهم بوطنهم ومطالبتهم بإنهاء الاحتلال.

إن الحقيقة الواضحة كل الوضوح، كما قال الرئيس بشار الأسد هي أن السلام لم يكن الهاجس الأساسي للحكومات الإسرائيلية، بل إن هاجسها هو الأمن بالمعنى الضيق، أمنهم هم الذي لا يتحقق في رؤيتهم إلا على حساب أمننا نحن وحقوقنا نحن. ومن غير المنطقي أو المقبول

أن يكون مطلوبا منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل على رغبتنا في السلام رغم أننا أعلناها وعبّرنا عنها في مختلف المناسبات وبصورة خاصة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. على الإسرائيليين أيضا أن يقدموا البراهين على ذلك وأن يعبروا بالأفعال عن استعدادهم للسلام وأن يعملوا على إقناعنا نحن العرب بذلك، فهم الذين يحتلون أرضنا ويعتدون على شعبنا ويشردون الملايين من أهلنا وليس العكس. وهم الذين يقومون بكل تلك الأفعال ومن ثم يطلبون الحماية والضمانة ويضعونها كقناع بهدف الابتزاز والحصول على المزيد من التنازلات.

لقد أجمع العالم على أن السلام العادل والشامل إنما يتحقق استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة بما فيها قرارات الشرعية الدولية، وهذا يعني حكما الحاجة إلى وجود شريك إسرائيلي لتحقيق السلام وهو – أي هذا الشريك – غير موجود حاليا. كما أن هذا يعني عودة الأراضي العربية المحتلة كافة بما فيها الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال يتناقض مع السلام ويعني، حكما، استنهاض الوسائل كافة الكفيلة بإنهائه.

السيد بينيتيس بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن كوبا أحد الموقعين على مشروعي القرارين بشأن الحالة في الشرق الأوسط اللذين قدمهما ممثل مصر للتو A/64/L.24 و A/64/L.25).

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط على ما هي عليه من تعقيد، وبخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي حالة تتسم بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وببناء الجدار العازل. إن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي واحتلالها الحالي غير القانوني للأراضي العربية المحتلة ما برحت تمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

تعرب كوبا مجددا عن عميق قلقها جراء التدهور الحالي في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة نتيجة لجوء إسرائيل المفرط والعشوائي إلى القوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وسياسات وممارسات أخرى غير قانونية. ومن بين تلك الممارسات التدابير الهدامة وغير الإنسانية المتمثلة في العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين، لا سيما في غزة، في انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يفاقم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية السيئة.

تواصل إسرائيل بناء الجدار العازل في تحد صارخ وتجاهل لفتوى محكمة العدل الدولية (A/ES-10/273) وفي انتهاك لقرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٥ الذي يؤكد من جديد الصبغة غير القانونية لعملية بناء الجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولا يزال القلق يساور كوبا بشأن الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسببه ذلك الجدار بتقسيمه لفلسطين المحتلة إلى كانتونات معزولة ومحصورة، وبتدميره لمجتمعات بأسرها.

إن أنشطة الاستيطان غير القانونية أمر غير مقبول وتعيق الاستمرار في مفاوضات السلام الرامية إلى الوصول إلى حل الدولتين. وتؤكد كوبا من جديد أن كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل، أو تلك التي ستتخذها لاحقا، لتغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني والبنية المؤسسية في الجولان السوري المحتل لاغية وباطلة قانونا كما هو الحال مع أي محاولات من جانبها لممارسة السلطات الإدارية في تلك المنطقة.

كما نؤكد من جديد أن جميع تلك التدابير والأعمال، بما فيها البناء غير القانوني للمستوطنات

الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل عام ١٩٦٧ والتوسع فيها، تمثل خرقا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة. إننا نطالب إسرائيل باحترام قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

تعرب كوبا من جديد عن أملها لعل الجهود الحالية، وتلك التي قد يبذلها المجتمع الدولي مستقبلا، أن تنهي احتلال جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل. ونثق أن الدولة الفلسطينية المستقلة ستقام، عاجلا لا آجلا، على أساس حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد بوظهير (الكويت): أود في البداية أن أعبّر عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الكبيرة التي يبذلها لدعم مشاريع السلام في الشرق الأوسط، كما يطيب لي أن أتقدم باسمي وباسم بلادي إلى الأشقاء الفلسطينيين بكامل الدعم والتأييد في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي احتفلنا به يوم أمس.

تناقش الجمعية العامة بندا هاما مدرجا في جدول أعمالها لارتباطه الوثيق بالسلم والأمن الدوليين وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط. ويعد مرور ستة عقود على إعلان إسرائيل عن كيانها، لم تشهد منطقتنا استقرارا رغم أهميتها الاستراتيجية والتاريخية نتيجة للحروب المتكررة التي عانت منها المنطقة واستنزفت طاقاتها ومواردها. ولعل أبرز ما تعاني منه منطقة الشرق الأوسط ويجعل الأوضاع الأمنية والسياسية متدهورة فيها هو تمادي وإمعان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياساتها وممارساتها غير القانونية وغير الأخلاقية إذ تواصل بلا هوادة سياسة الاستيطان غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، عن طريق مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وتوسعتها بحجة النمو الطبيعي الذي لا يقبل به القانون الدولي وتعارضه الأمم المتحدة بشدة وترفضه دول العالم كافة، والمبادرات الإسرائيلية الهادفة إلى تعقيد الوضع الاستيطاني. كل ذلك يعرقل أي تطلع إلى إجراء مفاوضات لتحقيق السلام العادل والشامل، فإعلان إسرائيل عن تجميدها للاستيطان لمدة عشرة أشهر في الضفة الغربية، واستثناء القدس من هذه المبادرة، مناورة واضحة من إسرائيل لابتزاز اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بحجة أنها تقدم تنازلات؛ وفي الحقيقة هذا التنازل لا يحقق أدنى مطالب الشعب الفلسطيني.

إن استمرار إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري رغم رأي محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بعدم قانونية هذا البناء الذي يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية ومطالبة إسرائيل بإزالته وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، واستمرارها بحملات الاعتقالات والاغتيالات شبه اليومية، وهدم المنازل، يعتبر إمعانا واضحا في التسلط الإسرائيلي ضد القوانين والشرائع الدولية واستمرارا في نهجها وممارساتها العدوانية.

فإغلاق المعابر وسياسة الحصار والعقاب الجماعي الذي تفرضه على قطاع غزة قبل عملية الرصاص المصبوب وبعدها استهتار واضح بالقانون الدولي. وقد اتضح جليا من تقرير القاضي غولدستون مدى فداحة جرائم الحرب التي تصل إلى جرائم ضد الإنسانية ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. ونؤكد هنا على ترحيبنا بقرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ الذي اتخذ بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بعد جلسات مكثفة أجمعت من خلالها معظم الدول على إدانة هذه الانتهاكات الإسرائيلية. ونرحب في

هذا الصدد بإحالة الأمين العام لهذا التقرير الهام إلى مجلس الأمن، حيث يدعو التقرير وبكل وضوح إلى ضرورة تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب ومواجهة ثقافة إسرائيل بأنها محمية وأنها فوق القانون الدولي.

كما تواصل إسرائيل انتهاكها لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب. ونرى أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية عليها اتخاذ تدابير ملموسة لتفعيل موادها في إطار التزاماتها لكفالة احترام إسرائيل لهذه الاتفاقية. ونشكر في هذا الصدد إعراب حكومة سويسرا عن عزمها على دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية إلى عقد اجتماع في جنيف في أقرب فرصة ممكنة.

على الرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة، لا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطيرة للغاية. فالوضع الإنساني والاقتصادي يتدهور على جميع الصعد. ولا يزال الشعب الفلسطيني يكافح من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف التي يجب أن يتمتع بها، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة.

وفي هذا السياق، تجدد دولة الكويت التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، وتؤكد على أنه دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي لن تبقى على الطاولة إلى الأبد في ظل التعنت والرفض الإسرائيلي، ومن دون هذه القرارات والالتزام بتنفيذها فإنه لن يكون هناك حل شامل ودائم وعادل للقضية الفلسطينية التي تمثل لب الصراع العربي – الإسرائيلي.

كما تجدد دولة الكويت مطالبها بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والتأكيد على عدم قانونية ومشروعية الأنشطة الإسرائيلية في الجولان المحتل. وأن استمرار إسرائيل في احتلال جزء من الأراضي العربية السورية والإعلان عن ضمه يشكلان عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ما يتعلق بالشأن اللبناني، فإن وفد بلادي يجدد التزامه بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمه بما يحفظ أمنه ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. ونطالب إسرائيل بالتوقف عن انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة في مزارع شبعا وقرية الغجر. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة ودعم الحكومة اللبنانية لبسط سيطرتها على كامل أراضيها.

يستمر المجتمع الدولي في مد يد العون لإسرائيل فترد بالجحود والنكران. فبعد المبادرة العربية ومبادرة الرئيس الأمريكي المتمثلة في خارطة الطريق ردت إسرائيل بقصف وضرب لبنان عام ٢٠٠٦، وبعد مؤتمر أنابوليس ردت إسرائيل بعمليتها المشؤومة الرصاص المصبوب، وبعد أن قام فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتعيين مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط السيناتور جورج ميتشيل، وإبدائه الرغبة الحقيقية التي أعرب عنها في خطابه المشجع في جامعة القاهرة ردت إسرائيل بالتوسع في سياستها الاستيطانية وأعلنت عن بناء مئات الوحدات السكنية في القدس بالذات مما يعد خرقا لجميع المواثيق والأعراف الدولية. ففي الوقت الذي أيدنا

السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط وجهود اللجنة الرباعية وكل الجهود الهادفة إلى حل الدولتين ترد إسرائيل بالتعنت والمماطلة واستخدام المبادرات المفتعلة لإقناع العالم بأنها تسعى لتجميد الاستيطان مؤقتا وتقديمه على أنه تنازل قاس من جانبها، وهذا يدفعنا إلى مزيد من التشاؤم والإيقان بأن الحكومة الإسرائيلية ليست شريكا حقيقيا في عملية السلام.

إن المفاوضات المستقبلية الخاصة بالقدس ووقف بناء المستوطنات وحق اللاجئين في العودة استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣)، هي استحقاقات قادمة على الحكومة الإسرائيلية التعامل معها بشكل جدي ولا يمكن القبول بأن تبدل وتغير الحكومات الإسرائيلية يجب أن يكون مدعاة وحجة وتبريرا لتجميد عملية المفاوضات والعودة بها إلى نقطة الصفر. فالسلطة الفلسطينية وصلت إلى مرحلة متقدمة من التفاهم مع الحكومة الإسرائيلية السابقة إلا أن الحكومة الحالية أعادت الأوضاع إلى ما قبل بدء عملية المفاوضات والتي استندت إلى مرجعية مدريد واتفاقيات أوسلو، وهذا يدعو المجتمع الدولي المحب للسلام إلى الإصابة بخيبة أمل والشعور بالقلق إزاء أي تفاهم جديد أو أي مبادرة جديدة.

ونؤكد هنا على أن العالم أمام اختبار لمدى جديته في حل القضية الفلسطينية والتراع العربي - الإسرائيلي الذي طال أمده. ونطالب المجتمع الدولي واللجنة الرباعية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار جهودها الهادفة لإعطاء دفع جديد لمسار العملية السلمية لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. كما نطالب إسرائيل بالاستماع إلى الدعوات الدولية والمطالبات المتكررة بانتهاج الحلول الدبلوماسية ونبذ العنف والتطرف الذي يحقق السلام لشعبها وللشعب الفلسطيني وشعوب منطقة الشرق الأوسط.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

بالنسبة لليابان فإن العلاقات مع الشرق الأوسط ما فتئت مسألة تحظى بأعلى أولوية على الدوام. إننا نبذل جهودا جادة لتعزيز علاقاتنا مع المنطقة من خلال التعاون في سائر الميادين. إن اليابان وجامعة الدول العربية قررتا إطلاق المنتدى الاقتصادي الياباني العربي، وأول اجتماع لهذا المنتدى سيُعقد في اليابان الأسبوع المقبل، بمشاركة وزراء الاقتصاد في الدول العربية. وتسعى اليابان جاهدة لتعميق التفاهم المشترك بين اليابان والشعوب العربية من خلال مشاريع، من قبيل حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي وبرنامج تبادل اللقاءات بين النساء اليابانيات والنساء العربيات.

سنواصل هذه الجهود بهدف توطيد علاقاتنا المتعددة الجوانب مع الدول العربية للتجاوز مجال الاقتصاد وتشمل طائفة كاملة من المجالات الأخرى، بما في ذلك المجال السياسي والثقافي والعلمي والتكنولوجي. واليابان بوجه الخصوص ما فتئت مستعدة لتعزيز تعاونها لمنفعة الأجيال المقبلة في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم؛ ومن الأمثلة على هذا المساهمة في إنشاء الجامعة المصرية - اليابانية للعلوم والتكنولوجيا وتوسيع نطاق الدعم الفني للمعهد العالي السعودي الياباني للسيارات وتقديم بعثات دراسية للطلاب العرب ومساعدة برامج البعثات الدراسية في البلدان العربية. وبموجب هذه البرامج قامت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، بإرسال نحو ٢٥٠ طالبا سعوديا إلى اليابان للدراسة. ومن خلال هذه الجهود تعتزم اليابان المساعدة في إرساء أسس السلم والازدهار في المنطقة وتعميق علاقاتها مع الجامعة العربية، بوصف ذلك إطارا هاما جدا لتعاوننا الإقليمي.

إن إحلال السلام في الشرق الأوسط يرتكز على حل الدولتين، وهو جوهري للسلام والازدهار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. واليابان ما انفكت تؤيد الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية تحت قيادته في التماس التعايش السلمي والازدهار المشترك مع إسرائيل، مما يفضي إلى السلام العادل والدائم. وتعتقد اليابان أنه يتحتم على الإسرائيليين والفلسطينيين الوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاقات السابقة، من قبيل خريطة الطريق، لتحقيق التقدم الثابت في عملية السلام، وتهيب بالطرفين القيام بذلك.

إن اليابان تشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة، التي لا يزال يتعين فيها استئناف محادثات السلام. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف الأعمال الاستيطانية، بما يشمل ”النمو الطبيعي“ في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بينما ننوه بالقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بتجميد الأنشطة الاستيطانية لمدة ١٠ شهور بوصف ذلك تحركا إيجابيا في الاتجاه السليم. واليابان مقتنعة بأنه ينبغي علينا بذلك كل جهد لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تُقدر وتؤيد اليابان مبادرة السلام العربية، وسوف تواصل دعوة إسرائيل إلى التعاون مع الدول العربية في تنفيذها.

ومن أجل إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، لا بد من استقرار الحالة الأمنية، وتحسين الأحوال الاقتصادية، وبناء الهياكل القضائية والتشريعية والحكم الإداري. وفي هذا الصدد، نرحب أيما ترحيب ببرنامج الحكومة الثالث عشر الذي أقرته السلطة الفلسطينية في شهر آب/أغسطس، بوصفه خطة لبناء الدولة، ونحن نعمل بثبات على تنفيذ مساعدتنا البالغة ٢٠٠ مليون دولار، كما أُعلن عنها في شهر آذار/مارس الماضي. وبموجب مبادرة ”ممر السلام والازدهار“ وغير ذلك من الجهود الرامية إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على تنفيذ البرنامج، سنؤيد بناء اقتصاد دولة قادرة على البقاء، وسوف نواصل بذل الجهود صوب إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف.

أما فيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، فنشعر بالقلق البالغ إزاء الأحوال الإنسانية التي لم تُظهر أي تحسن حتى بعد مرور ١٠ شهور من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في غزة، لا سيما محنة النساء والأطفال، ما برحت ماسة وخطيرة. وتعتقد اليابان أنه لا بد للأطراف المعنية من احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونتشاطر مشاعر القلق لدى المجتمع الدولي، ونأمل من كل جهد تبذله الأطراف المعنية أن يعمل على تحسين الحالة.

وفي ذلك السياق، تحض اليابان إسرائيل على ضمان الوصول السلس للأشخاص والسلع إلى قطاع غزة وتشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، على زيادة المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني هناك. وفي الوقت نفسه تطالب اليابان بالتخلي عن سياستها المتمثلة في الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وتؤكد من جديد دعمها للمبادرة المصرية الرامية إلى المصالحة بين فتح وحماس.

إن تطبيع العلاقات بين سوريا ولبنان مهم لضمان الاستقرار الشامل في المنطقة. وترحب اليابان بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين سوريا ولبنان من خلال تبادل السفراء هذا العام، وترحب اليابان أيضا بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري، وتأمل أن تحقق زخما جديدا في جهود السلام والاستقرار في لبنان وفي المنطقة بأسرها.

وفي الختام، أكرر أملنا بأن تعمل جميع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي على زيادة جهودها لإحلال السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك على المسارين السوري واللبناني. ولا بد لنا من أن

نستكشف الطرق المفضية إلى كسر طوق الجمود الحالي في مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تحت قيادة الرئيس عباس الذي يسعى إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. وسوف تواصل اليابان تقديم الدعم لتحقيق تلك الغاية.

السيدة غرو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): لا يمر يوم إلا ويذكرنا بالحالة المُلِحة في الشرق الأوسط وبالحاجة إلى تقديم ردود محددة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط الخمس التالية.

أولا، غزة: تشعر سويسرا ببالغ القلق إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية في غزة. أما وقد أوشك فصل الشتاء على الحلول، فهناك أكثر من مليون نسمة من سكان غزاء لا يزالون يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر، على الرغم من الوعود التي قطعها المجتمع الدولي في شرم الشيخ في شهر آذار/مارس. وندعو إسرائيل إلى إنهاء حصار قطاع غزة لضمان وصول المساعدة الإنسانية المنتظمة والسماح بإيصال مواد البناء فورا. ولتيسير هذه العملية قدمت الأمم المتحدة من خلال وكالاتها ضمانات صارمة لإسرائيل بشأن استخدام تلك الموارد من خلال ممارسة رقابة في منتهى الدقة على المشاريع.

لا بد من الحفاظ على وقف إطلاق النار فيما يتعلق بالهجمات الصاروخية على السكان المدنيين الإسرائيليين. ولا بد من إبرام اتفاق دائم يتضمن إمكانية الوصول إلى قطاع غزة للتمكين من عملية إعادة الإعمار والتنمية. وهذه التدابير ستمثل أفضل ضمانات للأمن.

ثانيا، عملية السلام: إن التقيد الصارم بمتطلبات خريطة الطريق هو السبيل الوحيد لبلوغ حل الدولتين. ونهيب بالأطراف استئناف المفاوضات السلمية على أساس إطار محدد وجدول زمني دقيق. والحلول العملية موجودة، كما أظهر الممثلون المرموقون للمجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني مؤخرا بنشر مرافق اتفاق جنيف. وتبين هذه الوثيقة بوضوح أحكام وشروط تحقيق الرؤية المشتركة المتمثلة في حل عادل ودائم. وهكذا، فإن الطريق واضح. غير أن الإرادة السياسية التي ينبغي لها أن تتبع هذا السبيل بحزم لا تزال غير متوفرة. وأن تجميد كامل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والمصالحة بين الفلسطينيين، كلها أمور تهيئ الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات. نعتبر قرار الحكومة الإسرائيلية بتجميد المستوطنات الجديدة بإدارة حسن نية في هذا الاتجاه.

ثالثا، تأسف سويسرا أسفا قويا بسبب تدمير المنازل وطرد سكانها، والقيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع وأيضا السلوك العنيف غير المعاقَب من قِبل بعض المستوطنين. هذه الأعمال لا تنتهك القانون الدولي فقط ولكنها تضع مزيدا من العقبات على طريق السلام أيضا.

إن القرار بالتوسيع الكبير لمستوطنة غيلو، إلى جنوب القدس الشرقية، انتهاك للقانون الدولي، ولا يمكنه إلا مفاقمة حدة المناخ السياسي والأمني. وفيما يتعلق بالأماكن المقدسة، ندعو الأطراف إلى الإحجام عن القيام بأي استفزاز يمكنه أن يطلق عنفا لولبيا.

رابعا، فيما يتعلق بتقرير غولدستون، فإن إقامة العدالة وجهود إحلال السلام لا يمكن فصل بعضهما عن بعض. وفي هذا السياق، تعتبر سويسرا أن من الأساسي تنفيذ توصيات تقرير غولدستون. في المستقبل القريب ستجري سويسرا مشاورات بشأن إمكانية الدعوة إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، وفقا للقرار ١٠/٦٤ المتخذ من قِبل الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، الآنسة ستيغليتس (سلوفينيا).

خامسا، فيما يتعلق بلبنان، أود أن أختتم بتهنئته على حكومته المشكّلة حديثا. نتطلع قُدُما إلى الاستئناف القادم للحوار الوطني. ونتمنى كل النجاح لهذه العملية الضرورية بالنسبة إلى مستقبل البلد والمنطقة برمتها.

الآنسة سولباكين (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): مرة أخرى تستدعي الحالة في الشرق الأوسط الانتباه القوي. وكما سمع مجلس الأمن في الإحاطة الإعلامية التي قدمها مساعد الأمين العام في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق حل يقوم على إنشاء دولتين عن طريق التفاوض قد بلغت مأزقا عميقا باعثا على القلق. وحذر أيضا مساعد الأمين العام من أنه دون وجود أفق سياسي – حيث يجري التعهد بالالتزامات وتُرصد ويجري الوفاء بها – فإن القوى التدميرية يمكنها أن تملأ الفراغ، معرضة السلطة الفلسطينية وحل إنشاء الدولتين للخطر.

وقرار الرئيس عباس بعدم رغبته في إعادة الانتخاب نداء إنذار. يعكس قراره حالة تأكلت فيها الثقة بعملية ذات مفاوضات هادفة من المنظور الفلسطيني. إن حدوث تغيير مفاجئ غير منظم في القيادة الفلسطينية يمكن أن يقوض على نحو خطير استقرار السلطة الفلسطينية.

ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى إعادة تقييم المجتمع الدولي لعلاقاته الاقتصادية والسياسية بالسلطة الفلسطينية، ما يفضي إلى تقويض مشروع بناء الدولة الفلسطينية نفسه. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتحد المجتمع الدولي في دعمه للقوى السياسية الفلسطينية المكرسة للسلام.

في هذا الوقت فإن التحدي الأول والأهم الذي يواجهنا هو تفادي نشوء فراغ سياسي في الأرض الفلسطينية. ولذلك ينبغي تعزيز جهودنا ليشارك الرئيس عباس مجددا سياسيا ولإرسال رسالة واضحة إلى الشعب الفلسطيني بأن إعادة إطلاق المفاوضات هي الطريق الوحيد قُدُما.

ولكن بغية استعادة الثقة الفلسطينية بالعملية السياسية يجب تحسين الحالة على أرض الواقع. ويشمل ذلك تنفيذ التزامات خارطة الطريق من ناحية النشاط الاستيطاني والأمن. ينبغي للمجتمع الدولي ولإسرائيل أيضا أن يبذلا جهودا متضافرة لتعزيز التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات، كما يرد في خطة فياض، بغية تحسين النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

بيد أن ذلك ليس كافيا. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى خلق فهم مشترك لاختصاص المفاوضات. يجب أن يقوم هذا الاختصاص على أساس جميع الالتزامات التي اضطُلع بها سابقا وبجدول زمني واضح لإنهاء الاحتلال وحل مسائل الوضع النهائي.

دعوني أتناول بإيجاز دور النرويج بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة. ما يصبح صعبا على نحو متزايد هو الإبقاء على حافز الجهات المانحة على التبرع بالأموال اللازمة لكفالة قدرة السلطة الفلسطينية على مواصلة جهودها لبناء المؤسسات. لحد الآن وفت الجهات المانحة بالتزاماتها. ولكن بدون توفر أفق سياسي، وبدون حصول عملية سياسية موثوق بها، من الصعب على نحو متزايد على الجهات المانحة أن تبرر بلوغ مستويات عالية من المساهمات المالية للسلطة الفلسطينية.

إن الخطة التي تمتد سنتين لإنشاء دولة فلسطينية والتي قدمها رئيس الحكومة فياض إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة هنا في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام تلقت التأييد القوى والإجماعي من الجهات المانحة. في الحالة السياسية الراهنة خطة فياض أكثر أهمية أيضا بوصفها منهاجا

للدعم الدولي والتطوير السياسي على الجانب الفلسطيني. وليس هذا وقتا ندع فيه للخطة وللمؤسسات الفلسطينية أن تتعثر بسبب افتقار إلى التمويل. ولكن، من منظور على الأمد الأطول، لا يمكن ضمان الدعم المستمر للحل القائم على إقامة دولتين إلا بعملية سياسية موثوق بها.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به أمس ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال ”قضية فلسطين“. ولذلك، ستكون ملاحظاتي موجزة.

اليوم، في الشرق الأوسط، نواجَه بتحديات كثيرة. وعلى الرغم من أن هذه التحديات تختلف في طبيعتها، فإنها كلها متعلقة إلى حد ما بحقيقة أنه ليست لدينا عملية سلام جارية أو نتيجة عن هذه الحقيقة. يتعين علينا أن نتناول هذه المسألة فورا وأن نعيد تنشيط عملية السبلام على جميع مساراتها. يجب القيام بذلك من أجل مستقبل سلمي في المنطقة ويتوجب علينا ذك من أجل الأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى إزالة العقبات على طريق السلام.

وفي هذا الصدد فإن العقبة الرئيسية هي مواصلة أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وخصوصا القدس الشرقية. الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالإسكان، وأيضا عمليات الطرد وهدم المنازل الفلسطينية، غير قانونية وغير مقبولة.

ندعو إسرائيل إلى الوفاء على نحو كامل بالتزامات خارطة الطريق وإلى الكف عن الأنشطة الاستيطانية – ليس جزئيا ومؤقتا، ولكن على نحو كامل ودائم.

ووضع القدس هو إحدى المسائل الواقعة في صميم عملية السلام، إلى جانب الحدود واللاجئين، وهذا الوضع خاضع لمفاوضات الوضع النهائي.

وفي هذه الأثناء، القدس مدينة تعتبرها ثلاث ديانات توحيدية أنها مقدسة. وأي إجراء من طرف واحد يؤثر في طبيعة القدس يمكن بسهولة أن تكون له تداعيات أوسع نطاقا كثيرا. ولذلك، نعيد التأكيد على أهمية الحفاظ على وضع القدس وأيضا نسيجها الثقافي والديني، وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي في المدينة.

وبغية التمهيد لاستئناف مبكر للمفاوضات، ينبغي أيضا أن نواصل التمسك بالإطار الأساسي للسلام، كما يتجسد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، والتزامات خارطة الطريق.

وثمة التقاء عام حول هذه البارامترات الرئيسية. ثمة حاجة إلى سلام شامل يقوم على أساس إقامة دولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة – تعيشان جنبا إلى جنب، بحدود متفق عليها تقوم على أساس حدود ١٩٦٧، تكون القدس فيه عاصمة للدولتين وبتسوية عادلة للاجئين.

وفي المرحلة الراهنة فإن إعادة تأكيد تلك النتيجة النهائية العريضة ينبغي أن تساعدنا ونحن نعمل فيما يتعلق بكيفية تحقيقها. كنا نهدف دائما إلى التوصل إلى سلام شامل، لأن جميع المسائل في الشرق الأوسط متشابكة. ولذلك، يتطلب المساران السوري واللبناني اهتمامنا أيضا. وليتسنى استئناف المسار السوري – الإسرائيلي، يتعين على كلا الطرفين إبداء الإرادة اللازمة لإحراز التقدم.

ومن الصعب جدا التحرك قدما على طريق السلام عندما تكون هناك مأساة جارية في المنطقة. فالجراح التي سببتها العملية الإسرائيلية في غزة في أوائل هذا العام لم تلتئم بعد، وفي الواقع ما زالت تترف. ومع بدء فصل الشتاء، تتجلى بشكل صارخ الظروف المعيشية المتردية للفلسطينيين في غزة. ولا بد من التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)

وفتح المعابر لإنهاء الحالة المستمرة التي لا تطاق والتي يعيشها سكان غزة البالغ عددهم ١,٥ مليون فلسطيني. وما لم تعد الحياة اليومية والنشاط الاجتماعي – الاقتصادي في قطاع غزة إلى الوضع الطبيعي، لن تكون هناك فرصة تذكر للنجاح للجهود الرامية إلى بناء الثقة وضمان الاستقرار في المنطقة.

في المرحلة الراهنة، يزداد تمكين الفلسطينيين أهمية. ويجب على الدول الأعضاء دعم بناء الدولة الفلسطينية. إن خطة السنتين التي وضعها رئيس الوزراء فياض للإعداد لإقامة الدولة الفلسطينية مشجعة جدا وتحتاج إلى مساندتنا. تركيا مصممة أيضا على المحافظة على دعمها وتعاونها في هذا المجال.

ستواصل تركيا بذل كل جهد لتحقيق سلام ودائم في الشرق الأوسط. وإننا إذ نمر في فترة حرجة أخرى في الشرق الأوسط، ما من بديل سوى تنشيط عملية السلام والمضي قدما بعزم. ويجب علينا العمل بمزيد من الكد. وما لم نقم بذلك، فما من شأن أي محاولة فاشلة أخرى إلا على زرع المزيد من الغضب واليأس في منطقة غارقة بالفعل فيهما.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان يحدو أستراليا الأمل في أن يسبق مناقشة هذا العام بشأن الشرق الأوسط إحراز تقدم حقيقي نحو السلام. ولكن ذلك لم يحصل. إن مأساة صراع غزة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين تذكرة قاسية أخرى بالحقيقة البسيطة التي لا مفر منها، أي عدم إمكانية التوصل إلى حل دائم للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين إلا بالوسائل السلمية. ولا نزال نواجه حالة لم تقابل فيها الديناميكية الجديدة التي ولدتها جهود رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أوباما نحو التوصل إلى حل بالنجاح الذي تستحقه، ونحن نواجه أزمة إنسانية مستمرة في غزة – وهذه حالة غير مقبولة.

لا بد من استئناف المفاوضات من أجل السلام ولا مندوحة منها. ومن الواضح أن هذا يتطلب قيادة سياسية قوية وشجاعة، وكذلك التصور بأننا لن نحقق الثقة والطمأنينة اللازمتين لإجراء مفاوضات مثمرة حقا الثقة إلا باتخاذ كلا الجانبين تدابير جوهرية.

هناك بعض الحقائق البسيطة القائمة التي تؤكد هذا الصراع. فإسرائيل لديها الحق السيادي في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ولديها حق واضح في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي، بما في ذلك إزاء الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس على جنوب إسرائيل. ولكن، بالمثل، فإن للفلسطينيين حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولة مستقلة وآمنة تتوفر لها مقومات الحياة. لذلك يجب أن يقوم السلام الدائم على حل الدولتين تتوفر لهما مقومات الحياة.

زار نائب رئيس الوزراء في أستراليا غيلارد إسرائيل وفلسطين في وقت سابق من هذا العام للقاء القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية من أجل إعادة تأكيد التزام الحكومة الإسترالية الثابت بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن، ومعالجة مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس والمستوطنات. نهيب بجميع الأطراف عدم اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها استباق نتائج تلك المفاوضات. وما زال موقفنا الثابت هو أنه يتعين على إسرائيل والفلسطينيين الوفاء بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

ينبغي لإسرائيل وقف أعمال الاستيطان والعمل على عودة الحياة اليومية للفلسطينيين إلى الوضع الطبيعي. ويجب

على الفلسطينيين الاستمرار في تفكيك البنى التحتية الإرهابية ووقف العنف والتحريض.

لقد رحبت أستراليا بمبادرة السلام العربية باعتبارها إسهاما بناءا ومهما نحو تحقيق سلام شامل، ونحن نتطلع إلى الاشتراك النشط لجيران إسرائيل في عملية السلام ودعمهم لها. ونؤيد الذين يقفون بقوة ضد الآخرين الذين ليس لديهم سوى العدمية والمواجهة والعنف والإرهاب التي تفضي إلى طريق مسدود. ويمثل رفض حماس لمبادئ المجموعة الرباعية والاعتراف بإسرائيل عقبة رئيسية أمام السلام.

نثني على الدور الإيجابي لمصر والجامعة العربية والدور الذي اضطلعتا به في غزة. وما زالت الحالة في غزة سيئة، وكما قلت – غير مقبولة. وينبغي أن تكون مثار قلق حقيقي لنا جميعا. ولا بد من معالجتها. ويجب على إسرائيل أن تفعل كل ما بوسعها للمساعدة على زيادة تدفق السلع والإمدادات الإنسانية اللازمة إلى غزة. وينبغي لها أن تستمر في ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وبالمثل، يجب وقف تهريب الأسلحة. وندعو حماس إلى الإفراج عن جلعاد شاليط دون قيد أو شرط وبدون تأخير.

رحبت أستراليا بالإعلان عن تشكيل حكومة وحدة جديدة في لبنان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وشكل النجاح في إجراء الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه خطوة هامة وإيجابية في مسيرة التطور الديمقراطي في لبنان. وستبقى أستراليا ثابتة في تأييدها لسيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة الدولة اللبنانية وشعبها.

نؤكد مجددا دعوتنا لحزب الله لنزع سلاحه، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). نرحب أيضا بالجهود التي تبذل لإحياء مناقشات جديدة بين إسرائيل وسوريا. ويجب على سوريا أن تستمر في المضي قدما نحو القيام بدور إقليمي بناء – وهو الدور الذي ينبغي لها القيام به.

ما زالت أستراليا تشعر بالقلق إزاء تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مواد نووية غير معلنة في سوريا، وتحث سوريا على توفير أقصى درجات التعاون والشفافية مع الوكالة الدولية لتمكينها من إتمام تقييمها.

إن أستراليا ستواصل تقديم ما بوسعها تقديمه من مساعدة في تحقيق السلام. ونقر بأن قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء تتطلب وجود مؤسساد قوية وفعالة.

نثني على الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعزيز تلك المؤسسات، وسنظل ملتزمين بدعم تلك الجهود. خلال العامين الماضيين، تبرعنا بأكثر من ٧٥ مليون دولار أسترالي للتنمية والمساعدة الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية وأكثر من ٤٠ مليون دولار أسترالي منذ بدء صراع غزة في وقت سابق من هذا العام. وسنظل مساهمين في الأجل الطويل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومشاركين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وعمليات حفظ السلام الأخرى في المنطقة.

في الختام، تحث أستراليا مرة أخرى الطرفين على بدء المفاوضات التي تتناول مسائل الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن، ونحث الناس على التحرك الآن لوقف الأزمة الإنسانية غير المقبولة في غزة.

أما أستراليا، فستفعل ما بوسعها لدعم هذه العملية، ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو الحذو نفسه. إن غياب السلام في الشرق الأوسط يشكل تهديدا لنا جميعا، وبصراحة، ينبغي أن يحملنا على الخجل جميعا لأننا أخفقنا في تحقيق السلام على الرغم من مرور ما يزيد على ٦٠ عاما على الصراع.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ما زالت الحالة في منطقة الشرق الأوسط تشهد تدهورا خطيرا بسبب السياسات التوسعية والاستعمارية السافرة التي تنتهجها إسرائيل في تجاهل لإرادة المجتمع الدولي وانتهاك القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

لا بد من الإنهاء الفوري للاحتلال غير الشرعي في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان. ذلك هو السبيل الوحيد لوضع حد لجميع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط.

نعرب عن تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها، اللذين يؤديان دورا هاما جدا في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وحرة وذات سيادة. ونيكاراغوا بوصفها عضوا في اللجنة، فقد اشتركت في تقديم جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا بشأن تلك المسائل.

إن قضية فلسطين جوهر الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط. ويقسم قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية. وبعد سنوات عديدة من ذلك، ما زال أبناء الشعب الفلسطيني ينتظرون إنشاء دولتهم المستقلة. ومنذ الثمانينات، اعترفت نيكاراغوا بالدولة الفلسطينية.

إن أسمى رغبة للشعب الفلسطيني هي تحقيق السلام والعيش في وئام مع جيرانه في دولة حرة ومستقلة تتوفر لها مقومات البقاء. ومع ذلك، لا يمكن أن يتحقق ذلك ما دام الاحتلال والعدوان الإسرائيليين مستمرين وما دام الشعب الفلسطيني، الذي يناضل ويقاوم ببسالة في ظروف صعبة للغاية، لم يستعد حقوقه المشروعة المتوارثة عن الأجداد ولم يسترد أراضيه المحتلة.

ما برحت الحالة القاسية التي يخضع لها الشعب الفلسطيني تزداد تدهورا منذ العدوان المسلح الذي شنته إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، واسفر عن مقتل حوالي ١ ٥٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين الأبرياء، وإصابة الآلاف بجراح. علاوة على ذلك، تسبب في وقوع أزمة بيئية خطيرة بسبب الغازات الكيميائية السامة والفسفور الأبيض التي استخدمتها الدولة القائمة بالاحتلال، والمخلفات الناجمة عن القذائف الأخرى الشديدة الانفجار، التي ستؤثر على الشعب الفلسطيني، ولا سيما الأطفال، لسنوات عديدة بسبب التلوث الذي نجم عنها. ويطالب المجتمع الدولي بمحاكمة مرتكبي هذه المجازر والكوارث أمام محاكم نزيهة.

على الرغم من الانتقادات في مختلف المحافل الدولية، تواصل إسرائيل، بالتواطؤ مع بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، انتهاك الحقوق الأساسية جدا للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة للحق في الحياة وحق الفلسطينيين في السلامة الشخصية من خلال الاستخدام العشوائي للقوة الذي ينتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وأبسط قواعد حقوق الإنسان. ومما أوجد حالة اقتصادية واجتماعية وإنسانية في غاية الصعوبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تستمر إسرائيل في طرد السكان من أصل فلسطيني من ديارهم عنوة وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية.

تعتقد نيكاراغوا أن من المهم الاعتماد العاجل على جناح السرعة اتخاذ تدابير بناء الثقة اللازمة من أجل تعزيز التفاوض الفعال من جانب الطرفين، مما يمكّن في نهاية المطاق

من إحراز التقدم نحو تحقيق سلام عادل يقوم على الاعتراف بوجود دولتين حرتين ذواتي سيادة.

من الضروري التوصل إلى حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية، يقوم على القرارات المختلفة التي اعتمدتها الأمم المتحدة، ولا سيما القرار الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة (القرار ١٩٤ (د-٣) والقرارات التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما يتفق تماما مع مبدأ الأرض مقابل السلام الذي وضعه مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية، مما سيتيح المجال لإقامة دولة فلسطينية.

بالأمس احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأود أن أختتم باقتباس جزء من رسالة رئيس جمهورية نيكاراغوا، القائد دانيال أورتيغا سافيدرا، في تلك المناسبة:

> ”إن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا الشعب النيكاراغوي يدعمان القضية العادلة للشعب الفلسطيني من حيث المبدأ، وجنبا إلى جنب مع سائر المجتمع الدولي، نرى أنه من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط من الضروري تعزيز الجهود الدولية الرمية إلى التوصل إلى حل سلمي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية“.

كما نعرب عن تضامننا مع شعبي لبنان وسوريا وحكومتيهما في نضالهما ودفاعهما من أجل السيادة على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل والسلامة الإقليمية لتلك الأراضي. ولكي يتحقق مناخ يسوده السلام والعدالة، يجب على إسرائيل الكف عن سياساتها التوسعية والانسحاب فورا من تلك الأراضي. إن جميع التدابير أو الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل أو تلك الخطوات الجديدة التي تحاول فرضها على تلك الأراضي لاغية وليس لها أثر قانوني.

كما فعلنا في السنوات السابقة نؤكد من جديد مع بقية المجتمع الدولي، أملنا في التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية التي هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، ولجميع الأراضي العربية المحتلة، وضرورة إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، كما نؤكد التزامنا بالسعي إلى ذلك الحل.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): إننا جميعا متفقون على التسليم بأن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط. وببساطة، لا يمكن لأي بلد أو مواطن عربي في تلك المنطقة أن يشعر بالحرية ما دام أبناء الشعب الفلسطيني يعانون من ويلات الاحتلال غير الشرعي من إسرائيل.

في عام ١٩٨١، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من مرتفعات الجولان. وها نحن الآن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وحتى الآن، لم يحدث أي شيء يحملنا على الاعتقاد بأن تلك القضية ستُحل قريبا.

من الهام للغاية أن ندرك الحاجة إلى الوقوف صفا واحدا، نظرا لتعنت السلطات الإسرائيلية ورفضها الاعتراف بأنه في عالم اليوم - ونحن في القرن الحادي والعشرين - لا يمكن للمرء أن يبني علاقاته مع جيرانه على أي مبدأ آخر غير المبادئ المعترف بها بموجب القانون الدولي والمكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة أصبح مبدأ أساسيا. وأود أن أشرح ما قلته. القانون الدولي ينص على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. لا يمكننا القبول بكون أن السلطات الإسرائيلية احتلت بصورة غير قانونية أراض

عربية منذ عام ١٩٦٧. من الواضح أنه يتعين على أصدقائنا الإسرائيليين إدراك أنه يجب علينا أن نعمل جميعا من أجل تحقيق سلام دائم. ويجب أن نعمل معا من أجل إقناعهم بأنه من الضروري أن ننظر بموضوعية وإيجابية إلى ما يتعين القيام به الآن للمحافظة على الأجيال الحاضرة والمقبلة.

نحن، أعضاء المجتمع الدولي، أضعنا الكثير من الوقت. وفوّتنا العديد من الفرص الهامة، وتسببنا في تبديد الكثير من الآمال. هناك أشخاص يعانون وليس بوسعهم الانتظار أكثر من ذلك. وهناك أجيال من اللاجئين الفلسطينيين جامدة في المخيمات. بالأمس، البعض منا حضر معرضا للصور يسلط الضوء على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي مضى على إنشائها ٦٠ عاما. أيمكنكم تخيل أن تلك الوكالة تتعامل مع الشعب الفلسطيني ومصيره لمدة ٦٠ عاما؟ ويظهر ذلك نطاق الجهود التي يجب علينا بذلها معا من أجل حل المسألة. ومن أجل عودة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط، يجب على الجميع، تحمل المسؤولية اللازمة.

أود الآن أن أخاطب أصدقاءنا الدول العربية. الوحدة الوطنية يجب أن تكون واقعا ملموسا في العالم العربي.والدول التي تدعو إلى الوحدة الوطنية في العالم العربي يجب عليها مجتمعة دعم الفلسطينيين وإتاحة مواردها لهم، من أجل استكمال إعادة البناء الضرورية.

لكن يجب على أصدقائنا أيضا أن يوضحوا لأصدقائنا الفلسطينيين – كما قلت هذا الصباح، وأود العودة إلى ذلك الجانب المهم في هذه المسألة – أنه يتعين على الفلسطينيين العودة للعمل معا والتصالح مع بعضهم بعض. ويتعين عليهم أن يتوحدوا حول المسألة الأساسية، ألا وهي تحرير شعبهم.

يتعين علينا أن نقول لأصدقائنا في حماس أن عليهم العودة والاستماع إلى صوت العقل. اليوم، في بداية القرن الحادي والعشرين، ونظرا لتوزيع القوة في العالم وجميع ما نفهمه ووجوب القبول به – لا يسعنا أن ننفي وجود إسرائيل. وأقول ذلك في هذا المقام بصدق. يجب علينا أن نعترف بوجود إسرائيل. وذلك شيء قام به الكثير من الدول العربية. وينبغي لنا أن ننطلق من ذلك المبدأ لكي نتطلع إلى المستقبل ونرى آفاق هذه المنطقة الهامة من العالم التي هي أيضا قلب العلاقات الدولية المعاصرة.

وأنا أشجع الجميع على بذل الجهود في هذا المجال. تكلمت هذا الصباح عن الجهود التي ما زالت تبذلها المجموعة الرباعية، وبالمناسبة، بنجاح. لكنني أود أيضا أن أقول هنا إننا نعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي يبذلها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والرامية إلى ضمان إمكانية أن تسود المصالحة حتى في قلب الأسرة العربية، ولا سيما في العلاقات بين سوريا ولبنان.

كما أشار زميلي في وقت سابق، أسعدنا أيضا التوصل إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان. ومن شأن ذلك أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ولكن سنستمر في تكرار أنه يجب على إسرائيل إدراك أن بناء سلام دائم في الشرق الأوسط يصب في مصلحة شعبها. ومن مصلحة بلدان المنطقة إدراك أن بناء السلام أمر ضروري. ولا يمكن لأي فرد أن يعزل نفسه داخل الحدود الإقليمية لبلده. لا أحد يستطيع أن يعيش في عزلة اليوم، نظرا للوضع الراهن للعلاقات الدولية والصلات القائمة بين بلدان المجتمع الدولي. لا يمكننا العيش في عزلة. ولا يسعنا ألا نأخذ مجريات الأحداث في البلدان المجاورة في

عين الاعتبار. يجب علينا اتخاذ الخطوات اللازمة لنكفل أن بوسعنا معا بناء سلام دائم في الشرق الأوسط.

لقد أنجز بالفعل الكثير منذ مؤتمر أوسلو ومن ثم كان مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية، وغيرها من المبادرات ذات الصلة التي تكتسي نفس القدر من الأهمية؛ ولكن كانت هناك إخفاقات كثيرة أيضا. وعلى الرغم من كل تلك المبادرات، لم نر نتيجة مشجعة تحملنا على الاعتقاد بأننا خرجنا من الأزمة.

لذلك السبب، واصلنا عاما بعد عام أمام الجمعية العامة، وكذلك في اللجان الرئيسية، التشديد على ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لضمان الاعتراف بالمعايير القانونية الدولية، وانسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان السورية والأراضي اللبنانية المحتلة. ويجب أن يتم ذلك، لأننا لا يمكن أن نقبل – كما أشرت في بداية بياني – باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي، كما هو الحال منذ عام ١٩٦٧. فذلك لا يجوز وإنه أمر غير مقبول.

ومما له نتائج عكسية، التركيز في هذا المقام على الإشارة إلى الأحداث والإشارة بإصبع الاتهام إلى الأشخاص المسؤولين عن الحالة في تلك المنطقة من العالم. فنحن جميعا مسؤولون عنها بطريقة ما، لأننا كمجتمع دولي يجب علينا أن نشجع الجميع على الجلوس على الطاولة وإجراء حوار. كل الحروب في جميع أنحاء العالم انتهت حول طاولة التفاوض وبتوقيع اتفاق – وللأسف بعد أن يكون الطرفان قد مزقا بعضهما البعض. ولماذا يستمر الطرفان في نهش بعضهما البعض؟ لماذا نسمح باستمرار موت الرجال والنساء؟ لماذا نسمح بحدوث الحالة في غزة اليوم، حيث ما زال الأطفال يموتون إما من الجوع أو جراء نقص الأدوية أو اللقاحات؟ ذلك غير مقبول. وهي الحالة التي تهز ضميرنا العالمي وضمير كل شخص هنا اليوم.

ذلك لا يتطلب اتخاذ موقف لصالح حماس. كلا، بل يتطلب اتخاذ موقف لصالح حالة الإنسان والدفاع عن البشر – من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن – في تلك الأراضي الذين ما زالوا يعانون من آثار العنف الذي لا يمكن تصوره. ذلك هو ما يجب علينا فعله.

مرة أخرى، أود أن أشكر الأمين العام، الذي يضطلع، بالنيابة عنا جميعا، بالجهود الجارية والجديرة بالثناء والذي لا يستحق دعمنا فحسب، وإنما يستحق تقديرنا العميق أيضا. نحن نشجعه على مواصلة جهوده لضمان أن يستمر الحوار دون عوائق، وأن يسمو على التشتت والتردد والمماطلة التي لمح إليها في وقت سابق.

ونشجع كل شخص الجلوس على طاولة واحدة، لأنه في نهاية المطاف، ليس الناس في المنطقة هم الذين سيجنون ثمار تلك الجهود فحسب، وإنما نحن أيضا بوصفنا مؤمنين بالسلام والعدل في العالم، حيث سنغدو أكثر المستفيدين من عهد السلام والمصالحة الوطنية في تلك المنطقة من العالم؛ ولأنه لا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي بينما نرى الظلم يستبد بشعب تلك المنطقة من العالم. قلنا هذا الصباح إنه لا يمكننا أن نقف متفرجين فحسب على معاناة الشعب الفلسطيني. ولا يمكننا مواصلة المراقبة فحسب إزاء المصادرة التعسفية للملكية الخاصة وتدمير المنازل وفرض طوق أمني على الناس. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء هذا دون رد فعل لمعاناة البشر. إنهم بشر مثلكم ومثلي، ويجب علينا أن نفعل شيئا.

يتعين علينا جميعا أن نشجع السلطات الإسرائيلية وأن نشجع أصدقاءنا العرب على أن يتوحدوا ويعملوا معا لكي يتمكنوا من التحدث بصوت واحد. وعلينا تشجيعهم على تعزيز توحيد الفلسطينيين. ويجب أن يتمكن الفلسطينيون من توحيد كلمتهم. وعلاوة على ذلك، يتعين

على الفلسطينيين الذين يعتبرون أنفسهم متشددين أن يدركوا أن السلام لن يتأتى من خلال فوهات المدافع أو بإطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. وذلك ما يجب علينا أن نندد به أيضا، مثلما يجب علينا أن نبدي ما يكفي من الشجاعة لإدانة تلك الأعمال، وبالتالي، دعم السلام.

وصحيح أننا ننتقد إسرائيل عندما ينبغي انتقادها. غير أن ذلك الانتقاد يجب أن يوجه أيضا إلى من يطلقون الصواريخ بصورة عشوائية على المدنيين الأبرياء، وذلك لأن الروح البشرية – سواء كانت روح طفل إسرائيلي أو طفل عربي أو طفل من غينيا – بيساو أو من باكستان – هي الروح ذاتها في جميع أنحاء العالم. وأعتقد أنه ينبغي أن نستخدم القدر ذاته من القوة والإصرار والفعالية للدفاع عن السلام في جميع أنحاء العالم، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي ندعمها جميعا باعتبارنا دولا أعضاء.

السيد هانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنه حقا لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة. والواقع أن مخاطبتها مرتين في نفس اليوم تشريف خاص لي حقا. غير أنني أتكلم بقلب منفطر لأن سبب تكلمي مرتين اليوم أمام الجمعية العامة هو هذين البندين المترابطين من جدول الأعمال، اللذين بقيا على جدول أعمالنا لعقود.

وباعتبار الهند دولة تربطها بالشرق الأوسط علاقات تاريخية وثقافية عريقة، فإن لها اهتماما كبيرا بالتوصل إلى حل مبكر للمسائل التي لم تتم تسويتها والتي تسببت بالاضطرابات في المنطقة منذ نشأة الأمم المتحدة.

وتكتسي منطقة غرب آسيا أهمية حيوية بالنسبة للهند. فهي تستضيف نحو ٥ ملايين هندي، وتشكل مصدرا هاما لاحتياجات الهند من الطاقة والأسمدة. ومن المعروف جيدا أن الهند تلتزم بالقضية الفلسطينية وتتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولنا مع شعب فلسطين الصديق علاقات متجذرة في تاريخنا المشترك وتعود إلى أيام كفاحنا من أجل الاستقلال. ولا تزال الهند تدعم دعما ثابتا الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل حقوقه المشروعة.

وبما أن للصراع في غرب آسيا طابعا سياسيا أساسا، فلا يمكن تسويته بالقوة. وما برحنا ندعم عملية السلام في الشرق الأوسط على جميع مساراتها، ونأمل بإيجاد بيئة مواتية لاستئناف الحوار في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

ونؤيد حلا متفاوضا عليه يمكن بموجبه لدولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للبقاء وموحدة أن تتعايش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، على نحو ما تم إقراره في خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

كما ندعم مبادرة السلام العربية ودعونا إلى وقف المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة مع التعجيل بالتخفيف من القيود المفروضة في فلسطين على حرية حركة الأشخاص والبضائع.

والهند على وعي بأن السلام الحقيقي في المنطقة يتطلب أيضا تسوية المسائل الأخرى على المسارات المتبقية لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك استرجاع الأراضي العربية الأخرى التي لا تزال تحت الاحتلال. ومن الأهمية بمكان إحراز التقدم على المسارين اللبناني والسوري لعملية السلام بغية تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة. وقيادتنا على اتصال بمحاورينا في المنطقة على أعلى المستويات.

ولا تزال الهند ملتزمة على نحو حازم بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في مجالي بناء القدرات

وإعادة الإعمار الوطني. كما أسهمنا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة.

وبالنظر إلى تعقد المهمة، تحتاج جميع الأطراف إلى إبداء قدر غير مسبوق من الإصرار وحسن النية والقدرة على تقديم التنازلات وقبول الحلول التوفيقية. وفي هذا الصدد، يتحمل المجتمع الدولي واجبا جماعيا للإسهام في إيجاد بيئة مواتية يمكن فيها المضي قدما في المفاوضات. ولابد من اتخاذ إجراء منسق وشامل لتنشيط عملية السلام، بهدف تحقيق تسوية دائمة وشاملة وعادلة. ولا نزال على اقتناع بأن السلام الدائم في المنطقة سيسهم في تحقيق الاستقرار والرفاه على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال. بناء على طلب مقدّمي مشروعي القرارين A/64/L.24 و A/64/L.25 في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، ستبت فيهما الجمعية العامة صباح يوم غد الساعة ١٠/٠٠، مباشرة بعد البت في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، ”قضية فلسطين“.

طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سوريا): لقد ذكر الزميل الممثل الدائم لأستراليا في بيانه بلادي بالاسم داعيا إياها، على حد قوله، إلى القيام بدور إقليمي إيجابي. وعبر أيضا عن ما أسماه بقلق بلاده إزاء ما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن وجود أنشطة نووية في سوريا. وأود أن أوضح لهذا الجمع الكريم، وللزميل الممثل الدائم لأستراليا ما يلي: أولا، يبدو أن زميلنا الممثل الدائم لأستراليا قد فاته أن بند جدول الأعمال الذي تتناوله الجمعية العامة عنوانه ”الحالة في الشرق الأوسط“. وهو بند يتعلق أساسا، ووفقا لما ورد في عشرات البيانات، بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وبكيفية إنهاء هذا الاحتلال ووقف عدوان إسرائيل المتكرر على الشعب الفلسطيني وجيرانها في سوريا ولبنان.

وبالتالي، فإن خروج الزميل الممثل الدائم لأستراليا عن سياق النقاش إنما يرمي إلى التشويش على موضوع النقاش الرئيسي، ومن ثمّ، وهذا تحصيل حاصل، التستر على سياسات إسرائيل الاحتلالية والمناهضة للسلام، وذلك من خلال إقحام مسائل لا علاقة لها بمضمون بند جدول الأعمال وشكله. ومن الواضح أن الزميل الممثل الدائم لأستراليا من هواة السباحة ضد التيار. فهو يغرد خارج السرب، خارج سرب الإجماع، الذي استمعنا إليه بالأمس واليوم في معرض مناقشة بندين: القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. وقد دعا في مداخلته بلادي إلى القيام بدور إقليمي إيجابي. وقد تجاهل، في دعوته غير الموفقة تلك، الحقائق السياسية وجملة الإنجازات السياسية التي جعلت من دمشق قبلة أنظار الساسة على الصعد الإقليمية والعربية والدولية. وبذلك، فإنه قد كشف عن جهل مطبق بحقائق التغيرات الإيجابية التي وقعت في منطقتنا بفعل السياسة الديناميكية الحكيمة للقيادة السورية. وهي التغيرات التي أحدثت أثرا إيجابيا على الجانب الجغرافي السياسي الذي يتحكم في ديناميكيات السياسة في منطقتنا.

وقبل شهرين فحسب، اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارين هامين يتعلقان بالترسانة النووية الإسرائيلية. ويطالب هذان القراران إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها طرفا غير حائز للأسلحة النووية. وطلب هذان القراران إلى المدير العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يعمل على تنفيذ هذا المطلب الدولي. وللأسف وكالعادة، رفض الإسرائيليون هذا القرار. وقال ديفيد دانييلي، نائب مدير لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، بعد صدور هذين القرارين، ”إن إسرائيل لن تتعاون بأي شكل من الأشكال مع هذين القرارين“.

وكم هو مدعاة للقلق أن يتعامى الممثل الدائم لأستراليا عن الخطر الواقعي والحقيقي للأسلحة النووية الإسرائيلية في منطقتنا وما وراءها، ويصرف النظر عن خرق إسرائيل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بعدوانها على سوريا.

إن هذا المنحى المعوج يعني حكما أن أستراليا تؤيد تجاوزات إسرائيل وشذوذها في مجال الانتشار النووي، وتتستر على برامج إسرائيل النووية العسكرية التي تهدد الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

وأذكّر الزميل ممثل أستراليا بأن موقف بلادي من مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية موقف صلب ومبدئي وشفاف ومعلن، ولا يمكن أن يشوهه أي غبار مصطنع قد يثيره هذا الممثل أو ذلك خدمة لإسرائيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.